

يحظر النشر حتى: 08:15 ص (بتوقيت دبي) / 04:15 ص (بالتوقيت العالمي)، 9 مايو 2019

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي

تسارع نمو القطاع الخاص غير المنتج للنفط في شهر إبريل مع استمرار تراجع الأسعار

دبي، 9 مايو، 2019:

تحسنت الأحوال التجارية العامة باقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي بأسرع معدل في أكثر من أربع سنوات في شهر إبريل. وعكس هذا بالأساس توجه الأعمال الجديدة، حيث لم يتغير معدل التوظيف بشكل كبير خلال الشهر. ومن الجدير بالذكر أن الأوضاع التجارية في قطاع الجملة والتجزئة قد تحسنت بوتيرة قياسية على مستوى السلسلة، متأثرة جزئياً بالتخفيضات الحادة في الأسعار وبالأنشطة الترويجية. وعلى مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط ككل، هبطت أسعار المنتجات والخدمات للشهر الثاني عشر على التوالي.

سجل مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي - وهو مؤشر مركب معدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً من 57.6 نقطة في شهر مارس إلى 57.9 نقطة في شهر إبريل، مسجلاً أعلى مستوى له منذ شهر فبراير 2015. وسجل المؤشر أعلى من المستوى طويل المدى وهو 55.2 نقطة طوال الأشهر الأربعة الأولى من 2019.

كشفت بيانات شهر إبريل للقطاعات الأساسية الثلاثة عن تحسنٍ قياسي في الأوضاع التجارية في شركات الجملة والتجزئة. وارتفع المؤشر الرئيسي للقطاع إلى 60.1 نقطة مسجلاً أعلى مستوياته منذ بدايته في شهر مارس 2015. وسجل قطاع السفر والسياحة ثاني أعلى معدلاته القياسية (58.8 نقطة، أقل من ذروة شهر مارس التي كانت 59.8 نقطة) في حين تحسنت قراءة قطاع الإنشاءات إلى 53.4 نقطة.

تشير القراءة الأقل من 50.0 نقطة إلى أن اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط يشهد تراجعاً بشكل عام؛ وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى أن هناك توسع عام. وتشير القراءة 50.0 نقطة إلى عدم حدوث تغير.

وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

في إطار تعليقها على نتائج مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، قالت **خديجة حق**، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك الإمارات دبي الوطني:

"تبدو الزيادة الحادة في الإنتاج والأعمال الجديدة في شهر إبريل مشجعة، حيث إنها تشير إلى تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد تراجع نسبي في 2018. ومع ذلك، فإن نمو حجم النشاط يبدو مدفوعاً بتخفيضات الأسعار وليس بتحسّن الطلب. ونتيجة لذلك فإن الشركات مترددة بشأن زيادة التوظيف، ومن المرجح أن يظل المستهلكون حذرين."

النتائج الأساسية

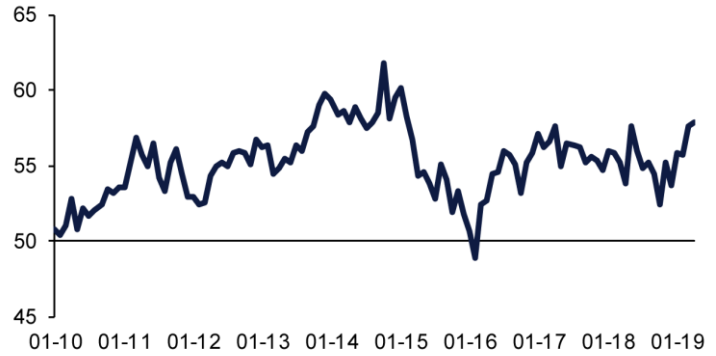
- مؤشر متابعة اقتصاد دبي يسجل أعلى مستوى في أكثر من أربع سنوات
- معدل التوظيف يظل دون تغير بشكل عام في شهر مارس
- استمرار تراجع أسعار المنتجات والخدمات

النشاط التجاري والتوظيف

تراجع معدل نمو النشاط التجاري الإجمالي في شهر إبريل عن مستوى شهر مارس الأعلى في أربع سنوات. لكنه ظل من بين أقوى المعدلات المسجلة منذ بدء السلسلة في 2010. وارتفعت معدلات النمو في القطاعات الرئيسية الثلاثة المرصودة جميعها، يتصدرها قطاع السفر والسياحة.

على العكس من ذلك، لم يتغير معدل التوظيف بالقطاع الخاص غير المنتج للنفط بشكل عام في إبريل مقارنة بشهر مارس. وبهذا يستمر التوجه المسجل خلال الـ 12 شهراً الماضية، الذي كان فيه متوسط مؤشر التوظيف 50.0 نقطة بالضبط. وتراجعت الوظائف في كل من قطاعي السفر والسياحة والإنشاءات، وارتفعت بشكل طفيف في قطاع الجملة والتجزئة.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يُعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



المصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

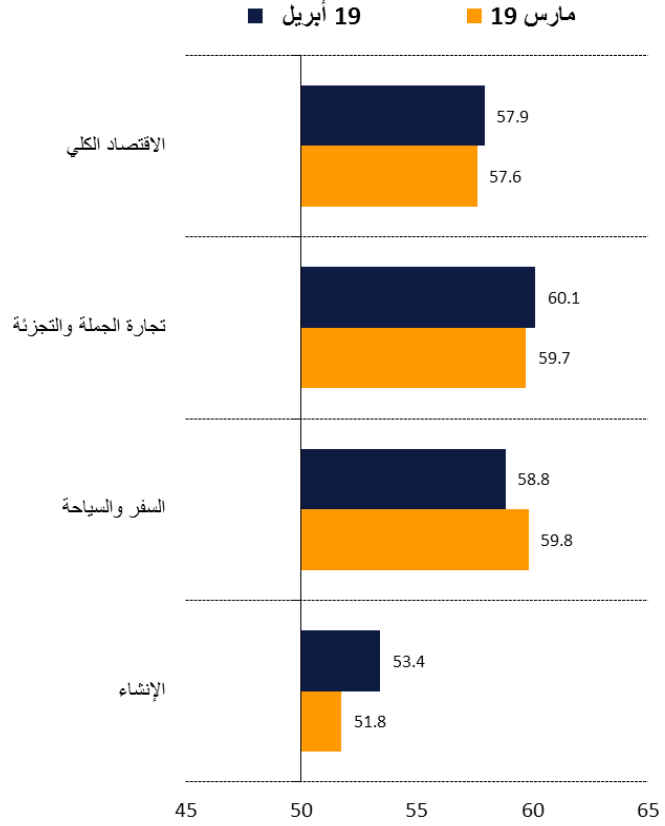
الأعمال الجديدة الواردة والتوقعات بخصوص النشاط التجاري

ازداد مستوى الأعمال الجديدة الواردة بأسرع معدل منذ شهر يناير 2015 في شهر إبريل (66.6 نقطة). ووصل نمو المبيعات الجديدة لدى شركات الجملة والتجزئة إلى مستوى قياسي مرتفع جديد (70.8 نقطة) في حين سجلت شركات الإنشاءات زيادة أضعف نسبياً (55.7 نقطة)، ولكن بأقوى معدل في 2019 حتى الآن. وساعدت زيادة سرعة نمو الأعمال الجديدة على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في رفع توقعات النشاط التجاري للـ 12 شهراً المقبلة إلى أعلى المعدلات المسجلة منذ بدء السلسلة في 2010.

تكاليف مستلزمات الإنتاج ومتوسط الأسعار المفروضة

ظلت ضغوط الأسعار في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي ضعيفة في شهر إبريل. وهبطت أسعار السلع والخدمات للشهر الثاني عشر على التوالي وبأسرع معدل منذ شهر نوفمبر الماضي. وكانت التخفيضات قوية بشكل ملحوظ في قطاعي الجملة والتجزئة والإنشاءات. في الوقت ذاته ارتفع متوسط تكاليف مستلزمات الإنتاج بأبطأ معدل في 2019 حتى الآن، وهو معدل أقل بكثير من المتوسط طويل المدى.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي: ملخص القطاع
يُنَّعَدَّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



لمصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي التالي في 16 يونيو 2019 الساعة 08:15 ص
(بتوقيت دبي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

بتول البيتوني
أصداء بيرسون - مارستيلر
هاتف: +971-4-4507600
البريد الإلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: +44 207 260 2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يعتمد مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي TM، والذي تنتجه شركة ماركيت، على البيانات التي يتم الحصول عليها عبر الإجابات على الاستبيانات التي يتم إرسالها إلى كبار المدراء التنفيذيين في ما يقرب من حوالي 600 شركة قطاع خاص، والتي تم اختيارها بعناية بالغة لتقدم تمثيلاً دقيقاً لهيكل دبي الاقتصادي، وتشمل قطاعات الصناعات والخدمات والتشييد والبناء والتجزئة.

اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وتعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر.

يعرض 'تقرير المؤشر الاقتصادي' لكل مؤشر من المؤشرات مؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة". تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

إن مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة. ومؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يمثل مؤشراً مدرء المشتريات الرئيسي للإمارات العربية المتحدة.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من أن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما 31 مارس 2019 بلغ مجموع أصول المجموعة 525.8 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 143 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي إيه إي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 234 فرعاً إضافة إلى 1076 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعده "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا وتركيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود" #TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي شريك أول رسمي في مجال الخدمات المصرفية لإكسبو 2020 دبي. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول حقوق الملكية الفكرية لمؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي إلى مجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير تعتبر. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.